

دور وسائل الإعلام في توعية الناخب العراقي

أ.م.د. رشيد حسين عكلة

جامعة بغداد - كلية الاعلام

المقدمة ..

أشرفت المفوضية العليا المستقلة في العراق على كل الممارسات لانتخابية التي حدثت بعد التغيير عام ٢٠٠٣ وبعد تأسيسها في نيسان ٢٠٠٧ فقد هيأت المستلزمات لتي اسهمت بإكمالها بدءاً من سجلات الناخبين وترتيب الإوضاع لآلاف المرشحين السياسيين والمستقلين الذين يتنافسون الحصول على مقاعد البرلمان أو مجالس المحافظات .

ولما كانت الانتخابات أحد المظاهر الديمقراطية المعبرة عن العراق الجديد ولتي سمحت با لمشاركة السياسية لكل أطراف الشعب العراقي بالدخول والمشاركة او الإشراف على لانتخابات ومن هذه المظاهر دور وسائل الاعلام ومراقبتها للعملية الانتخابية فقد كانت محط اهتمام الباحثين والدارسين الاعلاميين و للعلوم الإنسانية والناشطين في حقوق الإنسان.

ومن هذه الدراسات والتقارير الإعلامية التي قيمت التجربة الانتخابية، ومدى الاستعدادات ، والظروف التي تصاحب الانتخابات والتي تكون محط أنظار الجميع، فأ ن كل هذا يفرض على الوسائل الإعلامية والمراقبين وضع خططهم والأسس التي يتعاملون بها مع الحدث.

وبعدا لتنسيق مع كل الأطراف لإيجاد هكذا ممارسات ينعكس بالتأكيد للعالم اجمع شفافية ونزاهة الانتخابات وخضوعها للمعايير الدولية وبالتالي تكسب شرعيتها واستقلاليتها ويعترف بها كممارسة انتخابية ناجحة .لذا يعتبر هذا البحث محاولة لتوضيح دور وسائل الإعلام في العملية الانتخابية وتم تقسيم البحث الى :

أولاً: الإطار المنهجي:-

١. مشكلة البحث:

إن البحوث العلمية وعلى مختلف تخصصاتها وإشكالاتها لابد لها من ان تنطلق من مشكلة تركز عليها مستخدمة أسلوب التقصي والبحث وبطريقة علمية لغرض الوصول او الوقوف على واقع تلك المشكلة وإيجاد الحلول لها .

ان اختيار موضوعنا لهذا البحث ليس بالموضوع العابر بل موضوع يحظى باهتمام عدد كبير من الباحثين والدارسين للوضع العراقي لما للعراق من خصوصية وأهمية إقليمية وظروف أمنية وجاذبات وصراعات وتكتلات وائتلافات حزبية وسياسية، فضلاً عن التوظيف الإقليمي والدولي للانتخابات.

لذا يجب أن يعتمد تقييمها باحتساب كل الظروف المحيطة بها ،فالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات عملت وتعمل في محيط يختلف عن كثير من المنظمات التي أشرفت على الانتخابات في دول العالم ، وهنا لابد لنا ان نطرح الأسئلة الآتية:ما هو دور وسائل الإعلام في مجمل العملية؟ كذلك كيف هي الأمور التنسيقية بين المفوضية ووسائل الإعلام؟وعلى ماذا يعتمد الإعلاميون في نقل الاخبار والتقارير، وأهمية كل ما يذكر في وسائل الإعلام لنزاهة وشفافية الانتخابات ؟

٢. أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في الجهود التي تبذل من قبل كل الاطراف سواء إجراءات المفوضية أو وسائل الإعلام ومن ثم الوصول الى صيغة يمكن ان تكون مقبولة للجميع .ومحاولة توثيق هذه الممارسات في العراق وبذلك تعتبر إضافة لما موجود من موضوعات في هذا الشأن للمكتبة او الأرشيف العلمي .

٣. اهداف البحث :

يهدف البحث للإجابة عن :

١. مدى أهمية التغطية الإعلامية للانتخابات .
٢. المعايير التي تتعامل معها الوسيلة الإعلامية في رصد الظواهر التي يمكن أن تكون مصدراً للمعلومات ,وبدورها تصبح مقياساً او معياراً للنزاهة والشفافية .
٣. أهمية التنسيق بين المفوضية والاعلاميين الذين يقومون بالتغطية الاعلامية .

ثانياً : المفوضية العليا المستقلة للانتخابات .

مؤسسة مهنية حكومية محترفة تهدف الى المساهمة في بناء وإجّاح جّارب العراق في المجال الديمقراطي,تم تأسيسها في نيسان ٢٠٠٧ من اجل إجراء الاستفتاءات والانتخابات التي تجرى في العراق لكي تكون حرة نزيهة وذات مصداقية, وتسعى لتقديم خدماتها بصورة حيادية الى الإطراف المشاركة في الانتخابات ,والمساهمة الفعالة في وضع وتنفيذ برامج توعية الناخبين بالمشاركة الفعالة في يوم الانتخابات ,لذا تتحمل مسؤولية كبيرة في الاعداد وتهيئة المواد اللوجستية لإجّاح الانتخابات .

ويمكن ان يتصف نشاط المفوضية بالآتي :

١. نشاط منظم ومخطط وخاضع للمتابعة والتقييم .
٢. نشاط اتصالي مباشر وغير مباشر .
٣. رصد ومتابعة الحملات التي تقوم بها الكيانات والأحزاب والتي يجب ان تكون ضمن الضوابط التي تحدها المفوضية مسبقاً .
٤. نشاط يمتد لفترة زمنية محددة رسمياً .
٥. الاهتمام بالشؤون الداخلية والخارجية التي تجرى فيها الانتخابات
٦. الاستفادة من التجارب التي قامت بها منظمات كمعايير لإجّاح عملها ولاختيار الوسائل الأكثر فعالية والأكثر قدرة على تحقيق الاهداف المرسومة لإجّاح العملية الانتخابية بكل شفافية وبالمعايير الدولية.

وهنا يمكن لنا ان نضيف بعض الصفات التي يجب ان تتصف بها خطط المفوضية لإجّاح مهامها .

١. فكر ابداعي خلاق يتلاءم مع كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية بحيث تقوم بتحليل الاوضاع والظروف التي رافقت كل الممارسة الانتخابية ,وابراز مكامن الاخفاق وجّاوزها ,وتعزيز الايجابيات وتطويرها للممارسة القادمة لان ظروفها ستختلف عن السابقه . ومن حيث عمق التجربة والوعي الانتخابي وتحديد الوسائل التي تسعى او تحاول توظيفها في نشاط الكيانات او الافراد في الترويج للحملات الانتخابية وتطوير وسائل وتقنيات الاتصال بحيث تكسب ثقة الجمهور بهذه الممارسة الديمقراطية .

٢.أدارة ناجحه : لتجاوز كل ما يمكن ان يكون مؤشراً سلبياً ,لابد وان تطور ادارتها وبما يتلاءم مع الظروف

وادخال البرامج الحديثة التي تعلن عن شفافية عمل المفوضية في ادارتها واشرفها على العمل الانتخابي بكامله ,وهذا لا يكون الا بأختيار عناصر كفوءة مدربه .
وعلى المفوضية ان توظف كل الموارد البشرية الداعمة للانتخابات من منظمات المجتمع المدني الناشطة بهذا المجال والمشاركة في اعداد الورش التدريبية والتعريفية .
وكما هو واضح ان نجاح العملية الانتخابية يتوقف على نسبة المشاركة وهذه بدورها تعتمد على امكانيات المفوضية في الجاز واجبها الذي يتصف :

- ١ . قوة التصويت ولجميع المواطنين المشمولين بالتصويت وبالشكل الصحيح .
- ٢ . الإشراف على الحملات الانتخابية للجميع وبالشكل المتساوي .
- ٣ . ضمان حق الوصول للمعلومات التي تسهم بنشر تفاصيل ضرورية للمواطن
- ٤ . اخضاع كل العملية للرقابة الدولية والشخصيات والمنظمات الاقليمية لتكتسب احترام المفوضية للمعايير الدولية للانتخابات . وكل هذه الخطوات لاتأتي الا من :
- ١ . هيئة نزيهة ومختصة وغير متحيزة .
- ٢ . الاستعداد المسبق والمعرفة بكل متطلبات العملية الانتخابية وظروفها .
- ٣ . نظام قضائي مستقل لتفسير القوانين وتسوية الخلافات التي تحدث ,من جراء الطعون والتجاوزات ...الخ.

٤ . اخضاع العمل للمراقبة : من الجدير بالذكر ان الحكم على شفافية ونزاهة الانتخابات وعمل المفوضية يأتي من استقراء ما يكتب من تقارير من مجموعات المراقبين ووسائل الإعلام . بالتالي يتحتم على المفوضية ان تخضع العملية للمراقبة لأنها السبيل الوحيد للوثوق بما سيعلم على المستوى الدولي ولا يهم فيما أيدتها الحكومة ام لا.

٥ . دور وسائل الاعلام : تلعب وسائل الإعلام دوراً فعالاً في كل مفاصل الحياة للمجتمعات ,إلا انها تكون اكثر تأثيراً في اجواء الانتخابات في كل بلد تحدث فيه الانتخابات,لذا تعتبر مرآة تعكس مايدور بالشارع من كل النشاطات ومدى التزامات كل الأطراف بالا نظمه والقوانين الصادرة لتنظيم العملية الانتخابية. وهنا يتطلب الامر ان تعمل المفوضية على توظيف وسائل الإعلام بالشكل الفعال والمرضي وعدم التمييز او التحيز لأي طرف او الجهات ذات العلاقة في العملية الانتخابية.

ان توظيف وسائل الإعلام في الحملات الانتخابية او تسخيرها لنشر الارشادات الصادرة من المفوضية لا يختلف عن وظائفها في الجوانب الانسانية الاخرى ويمكن اعتبارها كاي مهنة تمارس في المجتمع كالتعليم والصحة وغيرها.....الخ

وهنا يكمن سر فاعليتها لكونها تعمل وسط الجمهور وتخطبه بشكل مباشر وغير مباشر والأكثر انتشارا ,فمن المهم ان تكون عبارات التخاطب مشوقة وجاذبة وهادفة تساعد المجتمع على البناء والتعاون والعطاء والتغلب على المصاعب بعيداً عن أثارة الأزمات والتفرقة بين أطراف المجتمع الواحد .

ومع تطور وسائل الإعلام والاتصال ولتقنياتها ,فان قدرتهما على التأثير اصبحت واضحة وفعالة بما وسع توظيفها في الحملات الانتخابية, اداة من ادوات المفوضية في العراق لنشر ما يمكن ان يساهم في تعزيز دورها واكمال برنامجها الانتخابي على اكمل صورة.

ان تداول المعلومات وإعلانها امر شائع في أي نشاط إعلامي في أثناء الانتخابات وبعدها ,إلا أنها تعتبر احد المصادر المهمة في بسط الهدوء والثقة بين الكيانات او الأطراف المكونة للشعب العراقي,

اما اذا اوظفت في الجانب السلبي فتكون ادوات لزرع الشك وعدم الثقة بين كل الاطراف الداخلة في العملية السياسية بأكملها، نتيجة لمعلومات غير دقيقة او غير كاملة. فيتطلب الامر من كل مؤسسة اعلامية اياً كانت ان تتأكد من معلوماتها ومدى مصداقيتها ودقتها لأنها تعتبر الخطوة الاولى والمهمه في إزالة الشك وعدم اليقين وإظهار انتخابات حرة ونزيهة. والإعلان عن النتائج بشكل صحيح ومدى مطابقة ما يعلن وردود الأفعال للمواطنين من خلال اللقاءات والبرامج الحوارية المباشرة مع المراقبين والمواطنين ومثلي الأحزاب.... الخ

و من الطبيعي ايضاً ان تتنوع التقارير الإعلامية بعد الانتخابات إلا ان من المهم التأكيد عليه هو التصريح بان هذه التقارير الاولى هي ليست نهائية او كاملة وهذا مما يعزز موقف الوسيلة الإعلامية ومصداقيتها عند الجمهور المتلقي ويعطيها الحرية الكاملة في متابعة ما يمكن ان تضيفه لتغطيتها الاخبارية .

اما اذا اعتمدت على هذه المعلومات واعتبرتها نهائية في حين الكثير من المتغيرات التي تحدث في سير العملية ونتائجها يعرض الوسيلة الإعلامية لعدم الثقة من الجمهور. ويمكن اعتبار التقارير التي تعتمد على التصاريح المباشرة سائده الى التقارير المكتوبة وخصوصا اذا كانت الحاجه الى معلومات فوريه , او رد فعل لاحداث جاريه, وكذلك تسهيل اشراك الجمهور او الاجابه على تساؤلاتهم عن العملية الانتخابية والظروف التي خيط بها في اماكن اخرى . ان مهمة وسائل الإعلام يجب ان تكون كالحارس الذي لا يغفل خلال فترة العمل وبهذه الوظيفة تساعد المفوضية على الرصد تنبيهها لعمليات الغش التي يمكن ان تحدث يوم الانتخابات (الاقتراع), وهنا ياتي دور وسائل الإعلام في فضح وكشف عمليات الخرق للقوانين والانظمة التي حددتها المفوضية . وتحكم العلاقة التبادلية مابين المفوضية ووسائل الإعلام هو التوظيف المشترك , فكلهما يوظف الآخر من خلال تبادل المعلومات او الاستعانة بالحصول على المعلومات والاخبار, فالمفوضية العليا تستعين في وسائل الإعلام لنقل رسائلها , فتوظفها وسائل الإعلام كمعلومات لتقاريرها وتغطيتها للانتخابات, وكذلك تستعين المفوضية بالمعلومات التي تحصل عليها وسائل الإعلام من جولاتها للمناطق الانتخابية ومراكزها .

ومن الجدير بالذكر ان على الوسيلة الإعلامية ان تفرق بين الحقائق التي ترصدها, وبين الانطباعات الشخصية, وهذا لايعني ان الانطباعات لا تؤثر على التقييم, ولكن يجب ان تكون التقارير تتميز بالنوعية والشفافية والمصداقية لأنها تدخل في عملية التقييم برمتها .

ومن المؤكد ان تواجد عناصر ومنظمات دولية ومحلية ترافق العملية يوم الاقتراع تبعد الشكوك التي تعترى أي انتخابات لأنها تعتبر مصدراً مهماً فهم ينقلون ما يشاهدون وما يسمعون في جولاتهم واحتكاكهم بالناس , فعلى المفوضية ان تهيب ما يستلزم من تنقل او وسائل الاتصال دون قيود لان تأثير القيود يكون ضرورة كبير على حرية التعبير إلا في حالة كون ذلك يخدم المصلحة العامة, وهذا يعني ان فوائد القيود تفوق السماح حتى يمكن تبريرها.

ان حرية التعبير ذات أهمية أساسية في التطبيقات العملية للممارسات الديمقراطية في أي بلد ينتهجها, ولكن من المتفق عليه ان هذا الحق ليس مطلقاً. هناك امور تتطلب فرض القيود والتدخل في هذا الحق .

فالقانون الدولي الذي توضحه المعاهدات وتفسيرها القانوني من قبل المحاكم الدولية وغيرها, يوضح ان حرية التعبير يمكن ان يحدد في ظروف معينة . وتبين المادة ١٩ في فقرتها ٣ من العهد الدولي الخاص

بالحقوق المدنية والسياسية، والذي يعد العراق من الدول التي صادقت عليه وبهذا تكون هناك شرعية لهذه القيود ولكن فقط في حدود القانون وما تقتضيه الحاجة وهي :

١. لحماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق .
٢. لاحترام حقوق أو سمعة الغير .

وهنا لابد لنا ان نذكر ليس من حق ولا مشروعاً لها أن تضيق الحكومة على الإعلام لأنه ينتقد أو لا يروق لها الشكل الذي يقدم به المعلومات سواء في اللغة أو الأسلوب، ففي الدول الديمقراطية يلعب الإعلام الدور الفاعل في حماية حرية التعبير، وذلك بنشر ما يمثل من إجراءات لمصادرة حرية التعبير، أو مراقبة الاداء الحكومي للسلطة .

وعليه ان دور وسائل الاعلام مهم خلال الانتخابات كما هو في كل الاوقات اذ يعتمد المواطنون بشكل كبير على المعلومات الصادرة من وسائل الاعلام لمعرفة المرشحين المتنافسين والقضايا الاساسية ومواقف الاحزاب والتكتلات المختلفة وبدون الإعلام يصبح المواطن حائراً في التفريق ما بين الكم الكبير من المرشحين لذلك فان الضمان لحرية التعبير أمر في غاية الاهمية لذا يجب ان يتمكن الصحفيون والاعلاميون من ممارسة حقوقهم في حرية التعبير ونقل الحقائق للجمهور.

وهنا لابد لنا من التأكيد على حق الآخرين في السعي للحصول على الحقيقة والحصول على المعلومات وهذه خاصية اساسية من خواص حرية التعبير فقد اكدت المحاكم الدولية على اهمية الحرية الإعلام كما اكدت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وهي الهيئة المسؤولة عن التزام الدول بتعهداتها المتعلقة بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وهو اتفاق ملزم قانونياً ومصادق عليه من قبل العراق لذا يعتبر ذا اهمية بالغة لان ذلك يتيح التبادل الحر للمعلومات والافكار حول القضايا العامة والسياسية بين المواطنين والمرشحين فهذا ينطوي على إعلام حر وصحافة حرة بلا رقابة او قيود وهنا نذكر ما اعلنته المحكمة الامريكية لحقوق الانسان (ان الاعلان الجماهيري هو الذي يجعل ممارسة حرية التعبير حقيقة) وكما بينت المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان ان المعلومات والافكار ذات الاهمية العامة . (ليس فقط على الصحافة نشر مثل هذا المعلومات والافكار بل أيضاً من حق العامة تلقي هذا المعلومات والافكار . حيث ان في حاله عدم تحقيق ذلك لن تتمكن الصحافة من لعب دورها الحقيقي في الرقابة العامة) وبذلك على كل الاطراف تحمل درجات كبرى من النقد لتصحيح الاخطاء والتي تسهم وسائل الإعلام بها باعتبارها مراقباً في المجتمع الديمقراطي تعمل على رصد افعال الأشخاص في مراكز القوى والمرشحين للانتخابات .

المفوضية والحملة الدعائية

نظراً لاعتماد المفوضية على مجموعه من الاعمال الدعائية والإعلانية في تسويق خططها الانتخابية الدعائية الى رفع المشاركة للمواطنين في الانتخابات فهي تحاول بذلك إقناع الجمهور المستهدف من اجل تحقيق اهداف الخطة الموضوعية للتخطيط الانتخابي ويمكن ان نذكر بعض الاساليب التي اعتمدتها المفوضية في تنفيذ حملتها :-

- ١ - اسلوب التبسيط، وهو لجوء القائم بالعملية الاتصالية في الحملة الدعائية او الإعلامية بنجزتها الاهداف والبرامج .
- ٢ - اسلوب التكرار، يعد التكرار من اكثر الاساليب استعمالاً في الحملات الاعلانية والتي تؤثر في سلوك الناخبين وذلك عن طريق اقناعهم بما تحتويه الرسالة الاعلامية .
- ٣ - تعتبر الصورة احد الاشكال التعبيرية المتميزة في العملية الاتصالية لانها تفرض نفسها بفاعلية

فعلى القائم بالاتصال ان يوظف هذه الخاصية بشكل جيد .
 ٤- اسلوب الشعارات يعتبر هذا الاسلوب من الاساليب التي تؤدي الى رفع المعنويات والاستعداد لدى المواطن ومن ثم تضمن المفوضية اكثر نسبة من المشاركة .
 ٥- اسلوب البرامج الحية التلفزيونية وهذا يساعد في اجتذاب المتلقي ووسائل الإعلام معا اذ يمكن ان تعتبر مصدرا للمعلومات .

اما سمات الحملات التي قامت بها المفوضية والتي اتمت بما يلي:-

- ١- البعد المكاني فقد شملت انحاء القطر كافة .
- ٢- المدة الزمنية يجب ان تستمر الحملة طوال مدة الانتخابات .
- ٣- مخاطبة المعنيين بالفروض ان توجه الحملة الى جميع مستويات المواطنين الثقافية المشمولين في الانتخابات . وهذا ما اعتمدته المفوضية في عملها .
- ٤- المرونة وتوضع هذا الخاصية في التغلب حالات الطارئة .

المفوضية العليا والبيئة الخارجية

تلعب البيئة الخارجية التي تحيط بالانتخابات دورا مهماً في تقييم سير الانتخابات خاصة اثناء الاقتراع داخل المراكز الانتخابية . فهناك الكثير من العوامل او الاحداث التي تحدث خارج مراكز الاقتراع دون ان تؤخذ بنظر الاعتبار لذا على المفوضية ان تبحث عن الحوادث ذات التأثير غير السليم على العملية الانتخابية ومن هذه الحوادث انتهاك مبدأ حرية التصويت والذي يقوم به بعض افراد قوات الامن مثلا او عدم التزام الكيانات والاحزاب بالصمت الاعلاني وكذلك اتساع الرقعة الجغرافية بما يساعد في حدوث تجاوزات وخروقات بعيدة على مراقبي سير الانتخابات قد تنطلي على وسائل الاعلام فعليها ان توسع مجال تغطيتها بحيث تشمل البيئة الداخلية والخارجية وكما ذكر سابقا ان وسائل الإعلام تعتبر من المصادر المهمة للحصول على المعلومات من قبل المفوضية العليا للانتخابات . فعليها ان تسعى لزيارة المناطق البعيدة والنواحي التي تجري فيها العملية الانتخابية وتكون بعيدة عن المراقبين الدوليين او اعضاء المجتمع المدنيالخ.

المفوضية والمراقبة

نظرا لكثرة الشكوك التي تعترض العملية الانتخابية فيجب على المفوضية ان تعمل على تحسين صورتها و تعمق قدرتها على الاشراف والتنفيذ بعملية الانتخاب و الوصول بهذه الممارسة الى المعايير الدولية المعتمدة .

فلا بد للمفوضية ان تأخذ بنظر الاعتبار الامور التالية .

- ١- وضع القوانين الخاصه بالانتخابات والتي يجب ان تتفق مع المعايير الاساسية الدولية .
 - ٢- توضيح هذا القوانين للجميع الذين لهم علاقة بالانتخابات سواء من مرشحين و سياسيين و اعلاميين
 - ٣- المراجعة التاريخية للمشاكل الخاصة التي صاحبت التجارب السابقة .
 - ٤- هل هناك محاولات للتزوير من قبل الكيانات السياسية .
 - ٥- استعراض دور وسائل الإعلام في التغطية الاخبارية المتوازنة او الموضوعية .
 - ٦- المعرفة الكاملة بالمستوى الثقافي للجمهور في التعامل مع الممارسات الانتخابية .
- وبعد ان تحدد المفوضية الاعتبارات عليها ان تبدأ في ترتيب اولويات العمل لتجاوز حالات الاخفاق التي

يمكن ان تعترض عملها سواء من وسائل الإعلام او الغش والتلاعب أثناء عمليتي التصويت والفرز او كل هذه الامور جميعا .

الخلاصة.....

نستنتج من ما تقدم ان هناك كثيراً من الامور ذات الاهمية الخاصة في سير الانتخابات التي تقوم بها عدة جهات ذات تماس مباشر مع العملية الانتخابية سواء كانت حكومية او خاصة فكل ذلك يعكس مدى شفافية الممارسة الانتخابية وخضوعها للمعايير الدولية ' وبالتالي الاعتراف بها كممارسة ديمقراطية تعكس رقي وتطور البلد وا جراءاته القانونية والعادلة في ممارسة السلطة وتداولها .

وكل ذلك لا يأتي الا باجراء انتخابات عادلة تتوزع فيها المسؤوليات على كل الأطراف بحيث يعرف كل طرف ما له وما عليه من المساهمة في الممارسة الانتخابية .

وهنا لابد لكل الاطراف التفاهم والتعاون المشترك سواء على مستوى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والكيانات او وسائل الإعلام ا والأحزاب .

ولأجل النهوض بدور المفوضية والوسائل الإعلامية لابد من وضع برامج تستوعب العملية بأكملها سواء في الإعداد او الإشراف على الحملات التوعوية التي تساهم في رفع ثقافة الممارسة الديمقراطية ,لذا يتطلب الامر ,إعداد وتدريب العناصر التي لها علاقة بالانتخابات ,مع وضع دليل إعلامي يوضح مسؤولية وسائل الإعلام ومدى أهمية الالتزام بالقوانين التي شرعتها المفوضية العليا للانتخابات وكذلك التنسيق مع منظمات دولية وإقليمية وشخصيات سياسية لمراقبة سير الانتخابات فضلاً على التركيز على البرامج التثقيفية قبل الشروع في العملية الانتخابية لتهيئة المواطنين للمساهمة الفعالة لإجّاح الانتخابات وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني التي تساهم في التوعية الانتخابية . ولا بد من تأكيد حرية التعبير لوسائل الإعلام والتعاون المشترك في ما بينهما من اجل الوصول لانتخابات حرة ونزيه و وفق المعايير الدولية المعتمدة .

المراجع:-

١. كريم مشط الموسوي' الحملات الإعلانية في انتخابات مجلس النواب 'أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الإعلام، ٢٠٠٧.
٢. منتدى التوعية الانتخابية، كتيب التوعية الانتخابية، ٢٠٠٨.
٣. الدليل الإعلامي لتغطية الانتخابات لمجالس المحافظات، دائرة بناء القدرات، ٢٠٠٨.
٤. دليل الصحفي لتغطية الانتخابات، وكالة رويتر، المكان والتاريخ بلا.
٥. علي مهيوب، الحملات الإعلامية في الصحافة اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الإعلام، ١٩٩٧.
٦. سعد جواد قنديل، دليل الانتخابات، كل ما يحتاجه الناخب من معلومات للمشاركة في الانتخابات العراقية، بغداد، ٢٠٠٥.
٧. موقع جمعية الإصلاح الانتخابي البريطانية، www.elecrral_reform.org.uk